فصاعداً ، أن يتمشى توزيع الوثائق المعنية بكل دقة مع أحكام النظام الداخلي ؛

٢ - **يرجو كذلك** من الأمين العام أن يكفل أن يتم توزيع التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم قبل بدء دورة اللجنة بما لا يقل عن اثني عشر أسبوعاً .

الجلسة العامة ٢٣
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

٢١/١٩٨٥ - الحالة الاجتماعية في العالم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٤/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ،

وقد نظر في تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة والعشرين[٥٠] ،

١ - **يؤيد** النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية عن الحالة الاجتماعية في العالم وعن تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم[٥١] المرفقة بهذا القرار ؛

٢ - **يحيل** هذه النتائج إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها .

الجلسة العامة ٢٣
٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥

المرفق

النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاجتماعية

أولاً - الحالة الاجتماعية في العالم

١ - تلاحظ اللجنة أن السنوات الأخيرة قد شهدت تدهورا في الحالة الاجتماعية في كثير من مناطق العالم ، ولاسيما في افريقيا ، نتيجة للعواقب الهدامة للأزمة الاقتصادية العالمية . ولا تغير الانجازات التي سجلت في بعض المناطق والبلدان أو في بعض مجالات التنمية الاجتماعية من واقع أن هذا التدهور يؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة . فلاتزال المشاكل القائمة منذ وقت طويل والتي لها أثرها على الحالة ، دون حل . وبالاضافة إلى ذلك ، ظهرت مشاكل جديدة في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء ، ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبلوغ شتى الأهداف التي اعتمدها المجتمع الدولي ، على أنه يبدو أن بعض البلدان لم تتأثر بهذا التدهور العام .

٢ - وتؤكد اللجنة من جديد أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاه جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناشئة عنها .

٣ - ورغم مضي أربعة عقود من الانتصار على الفاشية والنازية وتأسيس الأمم المتحدة ، مازالت المشاكل الاجتماعية الملحّة قائمة .

٤ - ومن الضروري أن تزال ، على نحو سريع وتام ، العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب . ويشكل الاستعمار والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والعدوان ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية ، وسائر أشكال الإجحاف واستغلال الشعوب ، عقبات رئيسية أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان والشعوب النامية . ومما يدعو إلى الأسى حقاً أنه حتى بعد انقضاء أربعة عقود على تأسيس الأمم المتحدة ، مازال التقدم المحرز في استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيا بطيئاً وغير مرض .

٥ - وتؤدي أوجه الإجحاف والاختلال القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مشكّلة بذلك عقبة كأداء أمام تنمية البلدان النامية ، ومؤثرة تأثيراً سيئاً على العلاقات الدولية وعلى تعزيز السلم والأمن العالميين . ولايزال سباق التسلح وتفاقم حدة التوتر الدولي يساهمان في تدهور الحالة الاجتماعية في العالم . أما نزع السلاح فمن شأنه أن يفرج عن موارد يمكن أن تستخدم في تنمية البلدان النامية ، وأن يساهم في تحقيق رفاهية ورخاء الجميع .

٦ - ولابد من تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية واعتماد تدابير تكفل المشاركة الفعّالة من جانب الجميع في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس تكافؤ الفرص للجميع والتمتع الكامل بحقوق الإنسان .

٧ - وتعكس الحالة الاجتماعية غير المواتية الافتقار إلى تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي[٥٢] ، والمواثيق والإعلانات الأخرى ذات الصلة للأمم المتحدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك مقاصد وأهداف التنمية الشاملة المعتمدة التي تم تأكيدها من جديد في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٥٣] .

٨ - وقد حدثت تغييرات اجتماعية واقتصادية معينة كانت لها نتائج واسعة النطاق وسلبية على العناصر التي تشكل الإطار الاجتماعي . وثمة حاجة إلى تكييف السياسات الحكومية كي تتلاءم مع الاحتياجات الجديدة والملحّة التي نشأت .

٩ - ولابد من إيلاء مزيد من الاهتمام بموضوع اتباع نهج موحد إزاء التنمية ، وكذلك اتباع سياسات اقتصادية دولية في مجالات التجارة ، وسياسات مالية ونقدية تتمشى مع الأهداف الشاملة للنمو والتنمية . ويبدو الترابط القائم بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بصورة أوضح بكثير في البلدان النامية التي تعاني من أعباء الديون الفادحة التي لها في الوقت الحالي تأثير مدمر على الأحوال الاجتماعية للفئات الضعيفة . كما أن

---

(٥٠) **الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٤** (E/1985/24 و Corr. 1) .

(٥١) E/CN. 5/1985/2 .

(٥٢) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) .

(٥٣) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

لتردي الحالة الاجتماعية تأثيرا خطيرا بصورة خاصة في مناطق وبلدان معينة ، ولاسيما في مجالي العمالة وتوزيع الدخل . ورغم أن اتخاذ تدابير إضافية مطلوب من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي فإن التنمية الاقتصادية تعد شرطا أساسيا مسبقاً . وقد تم التأكيد على أنه يمكن أن يكون للتغيير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية تأثير إيجابي يساعد على تخليص المجتمعات من المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها . وقد أصبح لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد أهمية كبيرة من أجل التقدم الاجتماعي .

١٠ - وينبغي أن تستخدم الحكومات والمجتمعات والسلطات المحلية والمنظمات الطوعية ، على نحو رشيد ، مختلف الموارد المتاحة ، وذلك لمجابهة الحالة الاجتماعية المتدهورة ، مع إيلاء مزيد من العناية لأهم جوانب التنمية الاجتماعية وأكثرها استحقاقا لها .

١١ - ويتضح جليا من تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم والمناقشة التي دارت بشأن التقرير في اللجنة أن النُهج الحالية المتبعة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لم تفلح دائما في حل مشاكل الفقر العام والتخلف . فهناك حاجة إلى اتباع أساليب إنمائية بديلة ، تنطوي بصورة خاصة على مشاركة أكثر فعالية من جانب الشعب . وقد بدأ ظهور احتمالات مبشرة بإحراز تقدم في المستقبل صوب التحسن الاجتماعي في البلدان المتقدمة النمو . وظهرت عجائب تكنولوجية في تلك البلدان استوعبتها اجتماعيا بسرعة ملحوظة . وثمة إمكانية لتطبيق التكنولوجيات الموجودة بالفعل وتكنولوجيات المستقبل من أجل تحسين الحياة الاجتماعية المنتجة في البلدان النامية .

١٢ - وينبغي رصد الحالة الاجتماعية بعمق وبانتظام ، مع إيلاء انتباه خاص لطريقة تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

ثانياً - تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم

١٣ - تعرب اللجنة ، وعيا منها لمسؤوليتها الممثلة في النظر بجدية في القضايا المطروحة أمامها ومناقشتها ، عن قلقها حيال التأخر الكبير في تعميم الوثائق ، بما في ذلك تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم[٥١] ، وتحث الأمين العام على أن يكفل توزيع الوثائق والتقرير المقرر أن تنظر فيها اللجنة ، وفقا لأحكام النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٤ - وترى اللجنة أن التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم سيخدم أغراض تحليل الحالة الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية في العالم بشكل أفضل اذا تم إعداده على فترات مدتها أربع سنوات ، إذ يعطي ذلك مهلة معقولة للتأمل المغير .

١٥ - وفيما يتعلق بالدورات التي تعقد في السنوات التي تتخلل ذلك ، ينبغي أن يعرض على اللجنة مشروع إطار للتقرير التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم ، كي يتسنى لها أن تتقدم باقتراحات بشأن إعداد التقرير ، وكذلك تقرير مستكمل عن القضايا والاتجاهات الرئيسية ذات الأهمية الدولية التي يكون قد ظهرت بعد اعداد التقرير السابق عن الحالة الاجتماعية في العالم .

١٦ - وينبغي أن يعرض التقرير التالي عن الحالة الاجتماعية في العالم لتقديم نظرة عامة للاتجاهات ، في إطار التنمية الشاملة ، ولأثر الاختلالات المستمرة في الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على البلدان النامية بوجه خاص . وينبغي أن يقدم التقرير تحليلاً مشتركاً بين القطاعات للاتجاهات والقضايا والسياسات في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية . وينبغي أن يغطي أساليب التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاجتماعي ، والعلاقة بين السلم والتنمية ، والحاجة إلى نزع السلاح ، والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الدولية الرئيسية ، على نحو يتمشى مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٧ - وينبغي كذلك أن يتضمن التقرير التالي تحليلاً أكثر استفاضة لأثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية . وينبغي أن يحلل التقدم المحرز فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا الملائمة على الصعيد الدولي ، وتطبيق التكنولوجيا من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلدان النامية .

٢٢/١٩٨٥ - خبرة البلدان في تعزيز الحركة التعاونية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٤٥٩ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٧/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٤٧/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٨/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وإلى قرار المجلس ١٥/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ،

ورغبة منه في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث[٥٤] ،

وإذ يضع في اعتباره أهمية إنشاء التعاونيات ونموها باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة لجميع أفراد المجتمع ،

وإذ يعيد تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه التعاونيات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ يدرك ضرورة البرامج التدريبية والتعليمية على مختلف الأصعدة من أجل تنمية التعاونيات وتنويعها وإضفاء الصبغة المهنية على إدارتها ،

واقتناعاً منه بأن تبادل البلدان لخبراتها المتعلقة بالحركة التعاونية يؤدي دوراً أساسياً في دعم التعاونيات لما فيه فائدة أعضائها وفي تذليل الصعاب التي تعترض تنمية مختلف التعاونيات ،

---

(٥٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .